المواقف الوطنية والقومية لنقابة المحاميين العراقيين من عام ١٩٦٨– ١٩٧٠

د. مجيد هداب هلول
كلية التربية – سامراء / جامعة تكريت

المقدمة

لقد استهوتني دراسة مؤسسات المجتمع المدني وهي قضايا غير مبحوثة، لذا كانت رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه تناولت إحدى مؤسسات المجتمع المدني العراقي، وهي مؤسسة فاعلة ولها صوت عالٍ في مجريات أحداث تاريخ العراق المعاصر.

وكانت نقابة المحامين العراقيين هي مدار بحثي في الماجستير والدكتوراه، وقد تناولت رسالة الماجستير مواقف نقابة المحامين العراقيين القومية والوطنية من عام ١٩٤١ – ١٩٥٨ أما أطروحة الدكتوراه فقد بحثت في مواقف نقابة المحامين العراقيين القومية والوطنية من عام ١٩٥٨ – ١٩٦٨.

ولكي أكمل المسيرة في دراسة هذه المؤسسة المهمة لذا كان موضوع بحثي قد تناول مواقف نقابة المحامين العراقيين من عام ١٩٦٨– ١٩٧٠م. ولا أنكر الحنين إلى الماضي، والتاريخ هو سجل الماضي إذ كنت محاميا، وعشت في كنف هذه النقابة وأدرك الكثير مما تحتويه هذه المؤسسة الفاعلة لذا تناولت هذا الموضوع، كي أوثق جزء مهم من تاريخ العراق المعاصر، وهي دراسة فريدة في منظمات المجتمع المدني.

لقد واجهت صعوبات في الحصول على سجلات النقابة، لا سيما بعد أن فقدتُ العضوية بسبب تعييني مدرسا في كلية التربية في سامراء، ولان السجلات متروكة في احد مخازن النقابة ومهملة، إلا أني وبعد مراجعات عديدة حصلت عليها، وعلى مجلة القضاء التي تصدر عن النقابة، لتوثيق تاريخها عبر هذا البحث.

لقد كان العنوان البحث مواقف نقابة المحاميين العراقيين الوطنية والقومية من عام ١٩٦٨ – ١٩٧٠، إذ تناول المبحث الأول القضايا الوطنية ومشاركاتها القانونية ومطالبيها الوطنية لا سيما في قضية السجناء السياسيين، وقضايا الاقتصاد، والقانون، فضلا عن دفاعها عن حقوق العراق الوطنية أمام أطماع دول الجوار وفي قضية إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٧ من قبل إيران.

وتطرق البحث في المبحث الثاني إلى القضايا القومية ولا سيما دور النقابة في اتحاد المحامين العرب، ودورها في دعم القضية الفلسطينية من خلال الدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين في سويسرا وفي أثينا عندما قُدموا للمحاكمات في هذه البلدان.

وأيضا احتوت الدراسة على مقدمة وتمهيد وخاتمة تحتوي على نتائج البحث، وقد استخدمت بعض المصادر والكتب لا سيما كتاب حصانة المحامي في التشريع المصري، للباحث اسعد

محمد فهمي وكتاب تاريخ المحاماة في العراق من عام (١٩٠٠- ١٩٧٢) للباحث احمد زكي الخياط، فضلا عن كتب ومصادر كثيرة أخرى، وقد استفاد البحث من سجل محاضر اجتماعات نقابة المحامين العراقيين وأعداد من مجلة القضاء التي تصدر عن النقابة.

وقد قُمت ببعض المقابلات الشخصية وتوثيقها، والبعض منها حصلت عليها في دراستي السابقة، وإذ كان بقية للقول، فلا أقول إني أوفيت الموضوع حقه، ولإكمال إلا الله العلي العظيم.

تمهيد

مهنة المحاماة من المهن القديمة في التاريخ البشري، فهي في التاريخ العربي تعني النجدة[١]. واقترن معنى المحاماة المتضمن الدفاع والنجدة، بالقضاء منذ القدم[٢].

وللمحاماة جذور في اللغات غير العربية، والمحامي في المجتمع الإغريقي كان يعني (الخطيب) ثم تلاشى هذا الاسم[٣] (وأطلق اسم افكاتو على أولئك الذين يتدافعون، وان أصل الكلمة؛ لاتينية (افوكاتس) ومعناها الرجل الذي يتولى الدفاع عن الخصوم وقد قوبلت في اللغة العربية بلفظة محام)[٤] . وقد تداخلت دلالات (التوكيل) بدلالات المحاماة، وكلمة وكيل في اللغة العربية تعني كذلك المستغاث، والمستعان به، والمستنصر، والمستدعي [٥].

وفق هذا المنطق فان المحامي هو المدافع عن الحق في الخصومات أمام القضاء، وهو صاحب الوكالة عن موكله في حقوقه للعمل على إيصالها إليه[٦]، وفي القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ فأن الوكالة بموجب المادة (٩٢٧) (عقد يقيم به شخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم)[٧] .

وان مهنة المحاماة نشأت مجاناً في عهود الإقطاع عندما كان يلجأ كل من قدم للقضاء في تهمة أو نزاع إلى سيد الأرض الإقطاعي أو احد أقاربه أو معارفه ملتمساً أن يتولى الدفاع عنه أو العمل على حماية حقوقه، فكان السيد يتطوع لأداء هذه الخدمة دون أن يفكر مطلقاً في تقويم هذه الخدمة تقويماً مادياً [٨].

ولم تخلو الشريعة الإسلامية من مفهوم المحاماة والوكالة، إذ قال تعالى في محكم كتابه (ذلكم الله ربكم لا اله إلا هو، خالق كل شيء فاعبدوه، وهو على كل شيء وكيل) [٩].

وقال عز وجل (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل)[١٠]، فلا خشية ولا خوف على الذين جعلوا الله وليهم ووكيلهم في أمرهم، وأنابوا إليه المصير، والله هو الذي يتولى أمر الدفاع عنهم، وهو مصدر قوة المستضعفين في الأرض، ومبعث عزمهم على مواجهة ظلم الظالمين[١١].

وقال تعالى (أومن لينشؤا في الحلية وهو في الخصام غير مبين)[١٢]، وقال رسول الله (صلى) في حديث في هذا المعنى: (جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى النبي، في

مواريث بينهما قد درست وليس بينهما بينة فقال علية الصلاة والسلام: إنكم تختصمون إلي إنما انأ بشر، ولعل بعضكم الحن بحجته من بعض، وإنما اقضي بينكم على نحو ما اسمع لكم فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما اقطع له قطعه من نار يأتي بها سناماً في عنقه يوم القيامة)[١٣].

وتطور مفهوم القضاء والمحاماة في العصور الإسلامية، إذ انفصل القضاء عن الخلافة وأصبح هنالك ديوان يسمى (ديوان القضاء)، إذ أن هذا الأمر واضحاً في الدولة العباسية[١٤] ويعود عهد القضاء إلى الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (رض). وفي ظل القضاء الإسلامي نهضت وظيفة (الوكالة) تماشياً مع تقدم شؤون القضاء، وقد انتشرت الوكالة في البلاد الإسلامية كلها [١٥].

في العصر الحديث والمعاصر، بعد أن كان العراق تحت السيطرة العثمانية، وقع تحت نير الاحتلال البريطاني إذ سقطت بغداد في ١١/ آذار / ١٩١٧ [١٦].

في تموز من عام ١٩١٧م اصدر القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني بيانا حول القضاء في العراق[١٧] ، ومن ثم صدر نظام المحامين لعام ١٩١٨ من ناظريه العدلية ثم جرى تعديله في عام ١٩٢٠م[١٨] .

بذل المحامون جهودا حثيثة، لكي تكون لهم نقابة فصدر نظام نقابة المحامين عام ١٩٢٥، إلا أن هذا النظام جعل انضباط المحامين بيد محكمة التمييز وبلجنة برئاسة رئيس محكمة التمييز ولجنة من ثلاث محامين وعضوين من محكمة التمييز.

لقد جاء هذا النظام ليقيد مهنة المحاماة، لاسيما وان المحامين رفضوا معاهدة عام ١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا إذ شكل المحامون جبهة ضد المعاهدة، وهذه الجبهة ممثلة بعدد من الأشخاص هم (نصرت الفارسي، أنور نقاشي، عوني نقاشي، والمحامي داود السعدي..)[١٩].

واستمر المحامون بالمطالبة، بتأسيس نقابة لهم أسوة بالنقابات في البلاد العربية حتى استطاعوا تأسيس أول نقابة لهم عام ١٩٣٣[٢٠]، وشارك المحامون مع القوى الوطنية في الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية، فوقفوا بوجه حكومة علي جودة التي حلت المجلس النيابي عام ١٩٣٤[٢١].

أما في انقلاب بكر صدقي فقد وقف المحامون القوميون ضد هذا الانقلاب لاسيما الذين اصبحوا أعضاء حزب الاستقلال بعد عام ١٩٤٦، إذ كان اغلب أعضاء هذا الحزب من المحامين وقد انضم قسم آخر من المحامين إلى حكومة الانقلاب[٢٢].

لقد شارك المحامون في ثورة مايس ١٩٤١، إذ شارك المحامي يونس السبعاوي في هذه الثورة، وعبر منصب كبير في الثورة إذ كان وزيراً للاقتصاد، وصديق شنشل مديرا للدعاية، والمحامون فائق السامرائي وعبد الرزاق الظاهر ورزاق شماس وعبد المحسن الدوري

وإسماعيل غانم وغير من المحامين، وانخرط عدد منهم في الكتائب التي شكلت بناءاً على طلب الحركة القومية، ومن هؤلاء المحامين (بهجة زينل) [٢٣].

ووقفت نقابة المحامين العراقيين إلى جانب الشعب في انتفاضة عام ١٩٤٨ إذ اصدر بيانا يؤكد موقف النقابة [٢٤].

وهكذا استمر موقف نقابة المحامين العراقيين إلى جانب القضايا الوطنية منذ تأسيسها إذ ساهمت في تهيئة الظروف لقيام ثورة ١٩٥٨ في العراق، إلا أن دور النقابة بعد الثورات والانقلابات العسكرية بدء يتراجع وذلك لاستخدام البطش والتعسف ضد أي معارض للنظام السياسي في ظل الأنظمة الجمهورية الثلاث.

المواقف الوطنية والقومية لنقابة المحامين العراقيين عام ١٩٦٨ – ١٩٧٠

المبحث الأول

الموقف الوطني لنقابة المحامين العراقيين من عام ١٩٦٨ – ١٩٧٠.

لعب المحامون دوراً هاما في القضايا الوطنية، قبل تأسيس نقابتهم، وبعد تأسيسها عام ١٩٣٣ [٢٥]. فقد عارضوا المعاهدات المجحفة بحق العراقيين، ولعلنا نتذكر ما قالته (المس بيل) بحق المحامين العراقيين عندما عقدوا اجتماعاً رفضوا فيه معاهدة عام ١٩٢٢[٢٦] إذا وصفتهم بقولها :– (إن جماعة من المحامين الأوغاد الذين لا ممارسة لهم أقاموا حفلة دعوا فيها النواب، وألقى اثنان من هؤلاء الحمير الصغار خطابا عنيفاً ضد الانكليز بوجه عام، وضد المعاهدة بوجه خاص ووصفوا المعاهدة بما ليس فيها)[٢٧].

ومارست نقابة المحامين دورا وطنيا عند تأسيسها وقد شارك المحامون مشاركة فعلية في ثورة عام ١٩٥٨ ودعموا الثورة عند انطلاقتها الأولى.

واستمر دور النقابة الوطني بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لاسيما عندما شارك المحامون في وضع أول دستور مؤقت للبلاد يوم ٢٧/ تموز/ ١٩٥٨، وقد كتب مسودة الدستور المحامي حسين جميل [٢٨].

وسارت النقابة بخطى هادئة بعد حدوث الانقلابات وتغييرات السياسية في العراق، وكانت النقابة تدرك الظروف الدولية، وصراع القوى الكبرى حول هذه المنطقة الإستراتيجية (أي منطقة الشرق الأوسط) لذا لم تتسرع في إعلان تأييدها للانقلابات، إذ يصف رامزي كلارك * في كتابه ثورة ١٩٦٣ بأنها انقلابا بمساعدة (السي، آي ،أيه) للإطاحة بقاسم[٢٩]، لذا كان منهاجا الجديد اقل حماساً من تأييدها للانقلابات العسكرية، لاسيما بعد حدوث صراعات على السلطة في العراق بين قادة الجيش، وقد سألت المحامي المرحوم (حسين جميل) عن سبب ذلك. فأجاب .. بقوله: (لو نعلم الوضع يسير بهذا الاتجاه لما شاركنا في ثورة ١٩٥٨)[٣٠]، وبذل المحامون جهودا كبيرة للدفاع عن حقوق المجتمع العراقي السياسية والاقتصادية، وقد عقدوا اجتماعاً عاما لهيئة العامة، بعد أن وجهة نقابة المحامين العراقيين بياناً إلى كافة المحاميين العراقيين نشر في الصحف المحلية بتاريخ٢٩/ نيسان/ ١٩٦٨ [٣١] دعت فيه المحاميين العراقيين للاجتماع مستندة إلى المادة (٧٨) والمادة (٧٩) من قانون المحاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ [٣٢]، وقد ناقشت الهيئة العامة لنقابة المحاميين عدد من المواضيع الوطنية والمهنية، إذا قدم عدد من المحامون كلمات تناولت الأوضاع الاقتصادية والسياسية ومعانة شريحة المحامون والدعوة إلى ربط صندوق تقاعد المحاميين بميزانية

الدولة. وناقش المجتمعون أمور عديدة فيما يخص القضاء وسبل الارتقاء به وبمهنه المحاماة [٣٣].

وقد خرج اجتماع المحامون بالتوصيات الوطنية الآتية [٣٤]:-

١. الدعوى لإقامة نظام ديمقراطي شعبي مستقر في العراق يقوم على أساس الانتخابات الحرة التي يسبقها تامين حرية التنظيم السياسي للقوى الوطنية وإتاحة التعبير الحر لها.

٢. إنها تعتبر أن حل القضية الكردية، تلك القضية التي أصبحت من الضرورات الملحة لما استنزفته من أموال وجهود وما أدت إليه من نتائج سلبية خطيرة سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً، وان يكون الحل على أساس ترسيخ الأخوة والمشاركة العربية الكردية في الوطن الواحد.

٣. وإنها ترى ضرورة أن تفي الحكومة بوعودها المتكررة بتصفية قضايا السجناء السياسيين والمحتجزين وإعادة المفصولين، وقد آن الأوان بأن يصدر عفوا عام، وان تصفى جميع الأسباب التي تحول دون الوحدة الوطنية.

وإشارة التوصيات الأخرى إلى الوضع الاقتصادي وان مهنته المحاماة تتأثر بالوضع الاقتصادي في البلاد، ولن تزدهر إلا في ظل نظام مستقرا سياسيا ومتقدما اقتصاديا وأوضحت التوصيات الكثير من مشاكل مهنة المحاماة ووضعت لها الحلول وطالب الحكومة بالعمل على حلها.

كما أن نقابة المحاميين العراقيين وقفت موقف صلبا اتجاه الأطماع الإيرانية في المياه والأراضي العراقية، إذ وصل وفدا إيرانيا إلى بغداد في شباط/ ١٩٦٩، حمل معه مشروعاً جديداً لمعاهدة جديدة بديلة عن معاهدة عام ١٩٣٧[*] وبروتوكولا ملحقاً بها ينص على إدارة شط العرب، وان تتم الملاحة بصورة مشتركة بين الطرفين، في حين قدم العراق مشاريع اتفاقات لتنظيم شؤون الملاحة وصيانتها، ولما لم يجد الوفد الإيراني مجالا لتحقيق الأهداف الإيرانية قطع الاجتماع وعاد إلى بلاده، حصلت تجاوزات إيرانية على الحدود العراقية، مما دعا وزارة الخارجية العراقية في يوم ١٥/ نيسان/ ١٩٦٩ إلى استدعاء السفير الإيراني وتسليمه احتجاجاً شديداً، عده السفير الإيراني ماساً بكرامة بلاده وسيادتها. هذا التطور في العلاقات العراقية الإيرانية أدلى بنائب وزير الخارجية الإيراني بالإعلان في مجلس الشيوخ الإيراني ١٩/ نيسان/ ١٩٦٩ بإلغاء معاهدة ١٩٣٧ من جانب واحد[٣٥].

هذا الإجراء الإيراني استفز نقابة المحامين العراقيين فأصدرت بياناً رفضت الاطماع الإيرانية، واستنكرت إلغاء إيران معاهدة الحدود العراقية الإيرانية لعام ١٩٣٧ وجاء في البيان (لما كانت الاتفاقيات الدولية من أهم الوسائل لتحديد الحقوق بين الدول، وإنها أهم عناصر القانون الدولي العام لحكم هذه العلاقات وان اتفاقية الحدود المعقودة بين العراق وإيران سنة ١٩٣٧ والمصادق عليها بالقانون العراقي رقم (١٦) لسنة ١٩٣٨ قد استوفت كافة شروط

التشريع في الدولتين المذكورتين، مما يحتم على الدولتين احترام مضمونها، فان إقدام الحكومة الإيرانية على إلغائها بصورة منفردة يخالف سلوك الدول ومبادئ القانون الدولي العام وأحكامه، فإن مجلس نقابة المحامين العراقيين يرى أن هذا الإجراء من قبل الحكومة الإيرانية جاء متواترا لتصعيد حالة التوتر في منطقة الشرق الأوسط لصالح الامبريالية وإسرائيل ويقصد به زيادة مشاكل الشعب العراقي في معركة ضد الاستعمار والصهيونية والامبريالية، في هذه الظروف الحرجة التي يواجهها الشعب العراقي والأمة العربية والمحاولة للنيل من سيادة الدولة العراقية، لإشغال العراق بمشاكل جانبية، تعرقل لنضاله المذكور...[٣٦].

وأكدت النقابة أن حقوق العراق في شط العرب منذ القدم وبموجب معاهدات سبق لإيران وان وافقت عليها، وأشار البيان بان العراق قد أرغم على توقيع معاهدة ١٩٣٧ وهي لصالح إيران وكان لبريطانيا دوراً فيها آنذاك، وأعلن مجلس نقابة المحامين استنكاره ضاماً صورته إلى جانب جميع الأصوات المخلة في شجب إلغاء إيران معاهدة ١٩٣٧[٣٧].

إن دور نقابة المحامين الوطني، لم يتوقف في الجانب التشريعي والقانوني والدستوري، بل أن نقابة المحامين أظهرت مواقف سياسية ولعل موقفها من قضية شط العرب يدل على مواكبتها السياسية للقضايا الوطنية، ولا سيما في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني
المواقف القومية لنقابة المحامين العراقيين

أولاً: دور النقابة المحاميين العراقيين في اتحاد المحامين العرب.

تعد نقابة المحامين العراقيين من الأعضاء المؤسسين لاتحاد المحامين العرب، وقد لعبت دوراً هاماً في اتخاذ القرارات الصادرة من هذا الاتحاد. فقد تبنت دوراً رائداً في الدعوى لعقد أول مؤتمر لاتحاد المحامين العرب الذي عقد صيف عام ١٩٤٦ [٣٨].

ولهذا الدور الريادي الذي لعبته نقابة المحامين العراقيين، تم انتخاب أول أمين عام لاتحاد المحامين العرب من العراق، إذ اختير لهذا المنصب المحامي حسين جميل وهو احد نقباء المحامين العراقيين، وذلك في المؤتمر الذي عقده اتحاد المحامين العرب عام ١٩٥٦ في القاهرة [٣٩].

لقد كانت العلاقات السياسية بين الدول العربية لها انعكاسات على دور نقابة المحامين العراقيين في تبني وعقد مؤتمرات اتحاد المحاميين العرب، ففي عام ١٩٦٨ اعتذرت نقابة المحامين العراقيين عن عقد اجتماع مع مكتب الدائم في بغداد، لذا عقد هذا المؤتمر في دمشق [٤٠].

وفي عام ١٩٦٩ شاركت نقابة المحامين العراقيين في اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في الجزائر وذلك لورود كتاب من الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣ يدعونه نقابة المحامين العراقيين بحضور اجتماع المكتب الدائم لذا أرسلت النقابة نقيبها المحامي عبد الوهاب محمد وعضويه عضو مجلس النقابة المحامي مهدي الحسيني [٤١].

وقد عقد الاجتماع في مدينة الجزائر في ٢/ نيسان/ ١٩٦٩، وضع جدول أعمال تضمن مناقشة الوضع العربي، والعدوان الصهيوني، واحتلاله للأراضي العربية الفلسطينية والعربية خلال حرب حزيران عام ١٩٦٧، وناقش أيضاً تطورات العمل الفلسطيني، وحركة المقاومة المسلحة العلاقات بين حركات التحرر العربي، وحركات التحرر في أفريقيا واسيا وتنفيذ مقررات المؤتمر العاشر لاتحد المحامين العرب، والشؤون المالية وما يطرأ من أحداث[٤٢].

ومن خلال اتحاد المحامين العراقيين لعبت نقابة المحامين دوراً هاما في مساندة القضايا العربية ودعم حقوق الإنسان في العالم وشاركت في العديد من المؤتمرات الدولية.

ثانيا: موقف نقابة المحامين العراقيين من القضية الفلسطينية

عقدت نقابة المحامين العراقيين اجتماعاً للهيئة العامة للمحامين العراقيين في مايس عام ١٩٦٨ وقد جاء في مقدمة توصياتها الآتي: (إنها إذ تحي وتكبر وتدعم بكل قوتها وطاقتها العمل الفدائي في الأراضي العربية المحتلة تؤكد أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد نحو استعادة الأراضي العربية المغتصبة، والهيئة العامة لنقابة المحامين العراقيين إذ ترفض الحلول الاستسلامية رفضا باتا تهيب بالحكومات العربية المتحررة وتدعوها إلى تحقيق حد آني من الارتباط بينها لمواجهة النكسة وإزالة آثار العدوان، وتناشدها في تحقيق وحدتها العسكرية[٤٣].

وقد جاء موقف نقابة المحامين العراقيين هذا رداً على الأوضاع التي خلفتها نكسة حزيران عندما شنت إسرائيل في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ هجوما على الجمهورية العربية المتحدة، وقد شاركت الطائرات العراقية بغارات على المطارات الإسرائيلية، وأعلن راديو بغداد أن العراق في حالة حرب مع إسرائيل، وقد اتخذت حكومة العراق في ذلك الوقت إجراءات ضد الدول التي تتعامل مع الكيان الصهيوني[٤٤]، وأيدت نقابة المحامين العراقيين آنذاك الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية العراقية ضد العدوان الصهيوني ومساهمة العراق في رد الهجوم الصهيوني[٤٥]. وشاركت نقابة المحامين العراقيين من خلال اتحاد المحامين العرب في التبرعات التي أعلنت الأمانة العامة (اللجنة المقاومة العربية) عن القيام بها وقد كانت حصيلة التبرع (٢٦٥٠) جنيهاً مصرياً وذلك في ١٤ مايو ١٩٦٨[٤٦].

وشاركت نقابة المحامين العراقيين من خلال اتحاد المحامين العرب في إصدار بيان في الذكرى العشرين لاغتصاب فلسطين وفي يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٨ يؤكد على تحرير الأرض الفلسطينية والعربية ولا يمكن تحقيق الهدف إلا من خلال الكفاح المسلح العربي الشامل لاستعادة الأرض بالقوة العربية الذاتية، مؤكدة أن عدوان إسرائيل يوم ٥/ حزيران/ ١٩٦٧ هو مظهر من واحد لمعركة الأمة العربية المصيرية مع الصهيونية. وحي البيان المقاومة العربية الفلسطينية وان الوحدة العربية هي السبيل لتحرير فلسطين(٤٧).

وشاركت نقابة المحامين العراقيين في اجتماع المكتب الدائم في مدينة الجزائر لتأكد على توصيات المؤتمر العاشر لاتحاد المحامين العرب والذي أكد وحدة القوى الشعبية العربية، وناقش تطورات العمل الفلسطيني وحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وأمور قومية أخرى(٤٨).

وساهمت نقابة المحامين العراقيين في النداء الذي وجهه اتحاد المحامين العرب في ذكرى قرار التقسيم وقيام إسرائيل، وأكد البيان دعم العمل الفدائي الفلسطيني، وحدة القوى العربية الشعبية(٤٩).

وقد شاركت نقابة المحامين العراقيين مشاركة فعلية من خلال اتحاد المحامين العرب، إذ انتدبت المحامي ناجي يوسف والمحامي لطفي أمين فوزي وعضو النقابة المحامي عبد الرزاق الحديثي للسفر إلى أثينا والمساهمة مع ممثلي نقابات المحامين العرب للدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين.

وتتلخص قضية الفدائيين الفلسطينيين في أثينا عندما قاموا بالسيطرة على طائرة تابعة لخطوط العال الإسرائيلية في مطار أثينا وبعد انتهاء الأزمة قدموا للمحاكمة هناك، فشارك المحامون العراقيون في الدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين.

وقد وصل وفد المحاميين العراقيين أثينا يوم ٢١/ ١/ ١٩٦٨ واتصلوا بالمحامين العرب، وكانت مهمتهم الأولى شرح القضية الفلسطينية والقضية العربية وموقف إسرائيل واغتصابها للأراضي العربية، وطرد العرب الفلسطينيين من ديارهم، وسكوت الغرب عن هذه المظالم.

وقد اتصل المحامون بالمسؤولين في حكومة أثينا أمثال السيد (باتا كرس) نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية ومدير دائرة الشرق الأوسط وبعض قادة الجيش وبعض المنظمات في أثينا وقد وضح الوفد حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة في الدفاع المشروع عن بلادهم.

وقد وكل المحامون العراقيون المحامي اليوناني (جورج منفاكيس) ودفعوا مقدمة أتعاب مقدارها (١٠٠٠) دولار واتفقوا معه على مبلغ الأتعاب البالغ (٣٣٣٣) دولار على أن تساهم

الحكومات العربية ونقابة المحامين تدبير باقي المبلغ، وقد اتصل الوفد بالسفير العراقي وعرضوا عليه الأمر وطلبوا منه مفاتحة الحكومة العراقية.

وقد اقترح سفير الجمهورية العربية السورية دفع المبلغ عن طريق جمعه من السفراء العرب في أثينا(٥٠).

وتابعت نقابة المحامين العراقيين دفاعها عن الفدائيين الفلسطينيين الذين أحرقوا طائرة العال الإسرائيلية في مطار أثينا إذ شكلت نقابة المحامين العراقيين لجنة من المحامين برئاسة وكيل النقابة المحامي ناجي يوسف، وعضوية لطفي أمين فوزي، وسالم المندلاوي، ويحيى الدراجي، وعبد الرزاق الحديثي، وذلك للسفر إلى أثينا للدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين (ماهر حسن اليماني، محمود محمد عيسى) المتهمين بقضية حرق طائرة العال الإسرائيلية، وقد أبرقت النقابة بذلك إلى الحكومة اليونانية(٥١).

وساهمت نقابة المحامين العراقيين في قضية الفدائيين الفلسطينيين الذين سيطروا على الطائرة الإسرائيلية في سويسرا، إذ أكد بيان اتحاد المحامين العرب بأن هنالك هالة إعلامية حول قضية الفدائيين الفلسطينيين والطائرة الإسرائيلية، تقوم بها الصهيونية، وتساندها الامبريالية لتشويه العمل الفدائي، ووصفه بالأعمال الوحشية، ووصف الفدائيين بالقتلة والمجرمين والسفاحين، مستقلة هذا الحادث مجرد عن دوافعه وأهدافه المشروعة والعادلة، لذا بادر اتحاد المحامين العرب إلى توكيل محامٍ من سويسرا للدفاع عن الفدائيين وتكوين هيئة الدفاع عن المحامين العرب تتولى الهيئة مهمة شرح جوانب هذه القضية السياسية والقومية والشرعية، وأرسل المحامي عبد الرحمن اليوسفي إلى مدينة زيورخ لهذا الغرض(٥٢).

والملاحظ أن نقابة المحامين العراقيين كانت السباقة في الدفاع عن القضايا العربية القومية، لذا كانت تساهم في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية أما من خلال اتحاد المحامين العرب أو بصورة منفردة. ولازالت هذه النقابة تلعب دوراً في القضايا القومية.

ثالثا: المواقف الإنسانية الداعمة للقضايا القومية.

شاركت نقابة المحامين العراقيين في المنظمات الدولية الداعمة لنضال الشعوب العربية، لذا شاركت في المؤتمرات التي عقدها المؤتمر العالمي لنصرة الشعوب العربية، إذ استلمت نقابة المحامين العراقيين رسالة من السكرتير العام للجنة التنظيمية الدولية للمؤتمر العالمي الثاني لنصرة الشعوب العربية الذي انعقد في ٢٥- ٢٨/ كانون الثاني/ ١٩٦٩.

وقد قررت النقابة المشاركة في المؤتمر المذكور وأرسلت وفدا يمثلها وكذلك أرسلت مساهمة مالية في تغطية مصاريف المؤتمر، إذ قررت تمويل مبلغ مائة وخمسون دينار لسكرتارية المؤتمر(٥٣).

وقد لفت هذا المؤتمر أجزاء واسعة من الرأي العام العالمي للحق العربي الفلسطيني، إذ كان هدف هذا المؤتمر هو خوض معركة تحرك الرأي العام العالمي تجاه القضايا العربية ومنها قضية فلسطين(٥٤).

ولعبت نقابة المحامين العراقيين دوراً في القضايا الإنسانية العالمية، إذ درس مجلس نقابة المحامين العراقيين النداء الموجهة من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية (والتي انتسبت لها نقابة المحامين العراقيين) حول المحاكمة التي جرت في سيؤول عاصمة كوريا الجنوبية لقادة حزب التوحيد الثوري.

وقد ضمت نقابة المحاميين العراقيين صوتها إلى الاستنكار العالمي لتلك المحاكمات التعسفية، واصفة من قام بها بأنه من عملاء الامبريالية واستنكر مجلس نقابة المحاميين العراقيين اشد استنكاراً ما يقدم عليه عملاء الامبريالية، وطالبت مجلس النقابة جميع الشرفاء في العالم بالعمل على سحب القوات الأجنبية من جنوب كوريا، ويأتي هذا الموقف المساند لكوريا الشمالية وذلك لوقوف كوريا الشمالية إلى جانب القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية(٥٥).

وقد انضمتْ نقابة المحامين العراقيين إلى المنظمات والاتحادات الدولية إذ انضمتْ منذ عام ١٩٥٨ إلى رابطة الحقوقيين الديمقراطية الدولية، والتي تأسست عام ١٩٤٦ وقد ناصرت هذه المنظمة الدولية القضايا العربية، ولا سيما موقفها أبان العدوان الإسرائيلي في ٥/ حزيران/ ١٩٦٧ إذ أصبحت من المراكز المهمة في تأييد القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية لذا شاركت نقابة المحامين في معظم مؤتمراتها، وحضرة مؤتمر هلسنكي في فلندا والمنعقد بتاريخ ١٥– ١٩/ تموز/ ١٩٧٠(٥٦).

وفتحت نقابة المحامين العراقيين المجال للمحامين العراقيين بالمشاركة في هذا المؤتمر، والملاحظة أن مساهمات نقابة المحامين العراقيين في المنظمات والمؤتمرات والاتحادات تصب في خدمة القضايا العربية لا سيما القضية الفلسطينية.

الخاتمة

لدراسة تاريخ أي أمة، لابد من دراسة مؤسسات المجتمع المدني في تلك الأمة، لذا كان هذا البحث في مواقف نقابة المحامين العراقيين الوطنية والقومية يشكل جزءاً مهماً في تاريخ العراق المعاصر، إذ أن العراق جزءاً من الأمة العربية.

ومن خلال هذا الموضوع لاحظنا أن مؤسسات المجتمع المدني في ظل النظام الملكي هي أكثر فعالية منها في ظل النظام الجمهوري، ولا سيما مواقف نقابة المحامين العراقيين إذ كان دورها واضحا وجليا في الأحداث السياسية الداخلية والخارجية للعراق، فضلا عن القضايا القومية.

ومن خلال دراستنا لمواقف نقابة المحامين العراقيين منذ عام ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٠، نلاحظ أن دور نقابة المحامين بدأ بالتراجع عما كانت عليه في ظل النظام الملكي العراقي، إذ كانت هذه النقابة تلعب دوراً قيادياً في منظمات المجتمع المدني في البلاد، وكان صوتها عالٍ في القضايا الوطنية والقومية، وقد يكون السبب في ذلك لان السلطة في النظام الجمهوري تبنت ذات الشعارات والأهداف التي رفعتها النقابة في ظل النظام الملكي العراقي، فضلا عن أن الأحداث الوطنية والقومية بدأت بالتراجع، بعد نكسة حزيران عام ١٩٦٧ وما عاشته البلاد العرابية من حالة نفسية، وذلك نتيجة الهزيمة التي سببتها الأنظمة العربية، التي حملت ذات الشعارات التي حملتها منظمات المجتمع المدني ومنها نقابة المحامين العراقيين.

كما أن الثقة في الأنظمة الثورية اهتزت، بعد هزيمة حزيران وبدأ نوعاً من التراخي في الشعارات الحماسية في الأقطار العربية كافة، لا سيما في العراق الذي يوصف بأنه بروسيا العرب في المطالبة بالحقوق العربية القومية منذ نشأة الدولة العراقية عام ١٩٢١.

ورغم هذه الأوضاع المأساوية، على الساحة العربية واستبداد السلطة في الداخل، ولا سيما إن السلطة أصبحت بيد القادة العسكريين نتيجة الانقلابات والثورات العسكرية، إلا أن نقابة المحامين العراقيين أبدت مواقف وطنية ثابتة واعترضت على تصرف السلطات في السياسة الداخلية، ولاسيما في موضوع المعتقلين السياسيين وعارضت أيضا السياسات الخارجية التي تمس القضايا الوطنية والقومية.

ولها مواقف ثابتة في القضايا القومية، فضلا عن القضية الفلسطينية، إذ وقفت إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني من خلال اتحاد المحامين العرب والمنظمات الدولية والحقوقية.

إذ قامت بجمع التبرعات للفلسطينيين والدفاع عن الفدائيين المتهمين في حادث حرق طائرة العال الإسرائيلية في أثينا وسويسرا، ولعبت النقابة دوراً هاماً في شرح نضال الشعب الفلسطيني، وما قام به الفدائيين الفلسطينيين في أثينا وسويسرا بأنه عمل من أعمال المقاومة.

وقد تفهم المسؤولين في تلك الدول دوافع العمل الفدائي الفلسطيني وما يتعرض لـــه الـــشعب الفلسطيني من إبادة جماعية على أيد الصهاينة، ومن هنا تشكل هذه الدراسة جزءا مهما فـــي التاريخ المعاصر للعراق، لاسيما منظمات المجتمع المدني الفاعلـــة فـــي الـــسياسة الداخليـــة والخارجية للعراق.

قائمة المصادر

اولاً: القران الكريم:

١. سورة الأنعام، الآية ١٠٢.

٢. سورة آل عمران، الآية ١٧٣.

٣. سورة الزخرف، الآية ١٨.

ثانياً: الوثائق الغير منشورة

١. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٥٦ مكتوب بالقلم الحبر، دون ترقيم للصفحات.

٢. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٦٨ مكتوب بالقلم الحبر، ص٢٣٧.

٣. وزارة الخارجية، مذكرة وزارة الخارجية، بغداد، رقم ٦٦١٤/ ٤ في ٢١/ ٤/ ١٩٦٩.

٤. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٦٩ مكتوب بالقلم الحبر، دون ترقيم للصفحات.

٥. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٦٩، مكتوب بالقلم الحبر، دون ترقيم للصفحات.

ثالثا: الكتب (العربية ، والمعربة)

١. أبو يوسف ابن إبراهيم، (ت، ٥١٨٢)، كتاب الخراج، (القاهرة- ٥١٣٨٢) مقدمة الكتاب.

٢. احمد زكي الخياط، تاريخ المحاماة في العراق (١٩١٩- ١٩٧٠)، مطبعة المعارف، (بغداد- ١٩٧٣).

٣. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والنطاقات العدلية وما صدر بين ك١/ ١٩١٧ – ٣٠ / حزيران/ ١٩٢٠، مطبعة العراق، (بغداد- د.ت).

٤. الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة البيانات والنطاقات العدلية وما صدر بين ١/ ت١/ ١٩٢٠ – ٢١/ ك١/ ١٩٢٢ من القوانين، مطبعة العراق، (بغداد، د.ت).

٥. اسعد محمد فهمي، حصانة المحامي في التشريع المصري، (دمشق – ١٩٥٧).

٦. السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ط٦، دار الكتب، (بيروت- ١٩٨٣).

٧. المس بيل، غير ترود بيل، دار الكتب، (بيروت- د.ت)، ص٣٥٠.

٨. تاورس ميخائيل تادرس، ذكريات من عالم المحاماة والقضاء، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة- د.ت).

٩. جمهورية العراق، وزارة العدل، القانون المدني رقم (٤٠)، لسنة (١٩٥١)، وتعديلاته، مطبعة الزمان، (بغداد- ١٩٩٦).

١٠. حازم المفتي، العراق بين الاحتلالين- ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد- ١٩٩٠).

١١. رامزي كلارك، النار هذه المرة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة مازن حماد، ط١، الشركة الأردنية للصحافة والنشر "الدستور" ، (عمان- ١٩٩٣).

١٢. صباح صادق جعفر الانباري، قانون المحاماة وتعديلاته، ط٢، المكتبة الوطنية، (بغداد- ١٩٩٨).

١٣. عبد الأمير هادي عكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي (١٩٤٦– ١٩٥٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد– د.ت).
١٤. عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤– ١٩٦٩، ط٥، مكتبة عدنان، (بغداد– ٢٠٠٦).
١٥. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ح ١/٦، دار الرشيد ، ط٢، (بيروت– ٢٠٠٥).
١٦. ليث عبد الحسين جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد – ١٩٧٩).
١٧. مجموعة أساتذة، العراق في التاريخ، دار الحكمة، (بغداد– ١٩٨٣).
١٨. . محمد بك الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي، ط١، (القاهرة– ١٩٦٠).
١٩. محمد سلام، مدخل إلى الفقه الإسلامي.

رابعاً : الجرائد والمجلات

١. جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٣١٠ في ١٦ / ت٢/ ١٩٣٣.
٢. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، (العدد١)، (السنة–٢) مطبعة العاني، (بغداد – ١٩٤٣).
٣. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، (العدد– ٥)، (السنة –٢) مطبعة النقيض الأهلية، (بغداد – ١٩٤٣).
٤. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد (٢)، نيسان – حزيران، مطبعة العاني، (بغداد– ١٩٦٨).
٥. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الثالث، تموز– أيلول/ ١٩٦٨، مطبعة العاني، (بغداد– ١٩٦٨).
٦. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الأول، كانون الثاني– شباط– آذار/ ١٩٦٩، مطبعة العاني، (بغداد– ١٩٦٩).
٧. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الرابع، تشرين الأول والثاني – كانون الأول، مطبعة العاني، (بغداد– ١٩٦٩).
٨. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، (العدد- ٤)، (السنة الرابعة)، مطبعة العاني، (بغداد- ١٩٦٩).

خامساً : المقابلات

١. إبراهيم الحمداني، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٦/ آذار / ٢٠٠١.
٢. حسين جميل، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٩/ ت ١ /٢٠٠١.
٣. زكي جميل حافظ، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٩/ تموز/ ٢٠٠١.
٤. ضياء السعدي، مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٠ / تموز/ ٢٠٠١.

الهوامش

١. اسعد محمد فهمي، حصانة المحامي في التشريع المصري، (دمشق – ١٩٥٧)، ص٣.
٢. احمد زكي الخياط، تاريخ المحاماة في العراق (١٩١٩– ١٩٧٠)، مطبعة المعارف، (بغداد– ١٩٧٣)، ص١٠.
٣. المصدر نفسه، ص١٠.
٤. المصدر نفسه، ص١٠.
٥. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، (العدد ١)، (السنة –٢) مطبعة العاني، (بغداد – ١٩٤٣)، ص٢١.
٦. تاورس ميخائيل تادرس، ذكريات من عالم المحاماة والقضاء، الدار القومية للطباعة والنشر، (القاهرة– د.ت)، ص١٢٩.
٧. جمهورية العراق، وزارة العدل، القانون المدني رقم (٤٠)، لسنة (١٩٥١)، وتعديلاته، مطبعة الزمان، (بغداد– ١٩٩٦)، ص١٥٠.
٨. تاورس ميخائيل تادرس، المصدر السابق، ص١٢٩.
٩. سورة الأنعام، الآية ١٠٢
١٠. سورة آل عمران، الآية ١٧٣.
١١. محمد سلام، مدخل إلى الفقه الإسلامي، ص٤٧.
١٢. سورة الزخرف، الآية ١٨.
١٣. محمد بك الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي، ط١، (القاهرة– ١٩٦٠)، ص١٠٢
١٤. أبو يوسف ابن إبراهيم، (ت، ٥١٨٢)، كتاب الخراج، (القاهرة– ٥١٣٨٢) مقدمة الكتاب.
١٥. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، (العدد– ٥)، (السنة –٢) مطبعة النقيض الأهلية، (بغداد – ١٩٤٣)، ص٢٤.
١٦. مجموعة أساتذة، العراق في التاريخ، (بغداد– ١٩٨٣)، ص٦٦٤.
١٧. الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة البيانات والنطاقات العدلية وما صدر بين ١/ ت١/ ١٩٢٠ – ٢١/ ك١/ ١٩٢٢ من القوانين، مطبعة العراق، (بغداد، د.ت)، ص١١.
١٨. الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة البيانات والنطاقات العدلية وما صدر بين ك١/ ١٩١٧ – ٣٠ / حزيران/ ١٩٢٠، مطبعة العراق، (بغداد– د.ت)، ص٢٤.
١٩. عبد الأمير هادي عكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي (١٩٤٦– ١٩٥٨)، دار الحرية للطباعة، (بغداد– د.ت)، ص٢٢.
٢٠. جريدة الوقائع العراقية، (العدد، ١٣١٠) في ١٦/ ١١/ ١٩٣٣، ص٢٤.
٢١. حازم المفتي، العراق بين الاحتلالين– ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد– ١٩٩٠)، ص٤٥.
٢٢. المصدر نفسه، ص١٠٤.
٢٣. إبراهيم الحمداني، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠٠١.

٢٤. زكي جميل حافظ، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠١.
٢٥. جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٣١٠ في ١٦ / ت٢/ ١٩٣٣، ص٢.
٢٦. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ح ١/٦، دار الرشيد ، ط٢، (بيروت– ٢٠٠٥)، ص٢٨٧.
٢٧. المس بيل، غير ترود بيل، دار الكتب، (بيروت– د.ت)، ص٣٥٠.
٢٨. ليث عبد الحسين جواد الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، دار الحرية للطباعة، (بغداد – ١٩٧٩)، ص٢٥٤.
٢٩. رامزي كلارك، النار هذه المرة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة مازن حماد، ط١، الشركة الأردنية للصحافة والنشر "الدستور" ، (عمان– ١٩٩٣) ، ص١٩.
٣٠. حسين جميل، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٩/ ٢٠٠١/١٠ .
٣١. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد (٢)، نيسان – حزيران، مطبعة العاني، (بغداد– ١٩٦٨)، ص٢١٣.
٣٢. صباح صادق جعفر الانباري، قانون المحاماة وتعديلاته، ط٢، المكتبة الوطنية، (بغداد– ١٩٩٨) ، ص٤٣.
٣٣. نقابة المحامين، المصدر السابق، ص٢١٣– ٢٤٣.
٣٤. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، المصدر السابق، ص٢٤٤.
(*) وهي أول معاهدة عقدت بين العراق وإيران في ظل النظام الوطني وأعطت فيها حقوق كبيرة لإيران، ينظر السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٣، ط٦، دار الكتب، (بيروت– ١٩٨٣)، ص٣٥٤.
٣٥. وزارة الخارجية، مذكرة وزارة الخارجية، بغداد، رقم ٦٦١٤/ ٤ في ٢١/ ٤/ ١٩٦٩.
٣٦. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٦٩، مكتوب بالقلم الحبر، دون ترقيم للصفحات.
٣٧. المصدر نفسه.
٣٨. زكي جميل حافظ، مقابلة شخصية معه، بتاريخ ١٩/ تموز/ ٢٠٠١.
٣٩. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٥٦ مكتوب بالقلم الحبر، دون ترقيم للصفحات.
٤٠. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٦٨ مكتوب بالقلم الحبر، ص٢٣٧.
٤١. نقابة المحامين العراقيين، سجل محاضر اجتماعات عام ١٩٦٩ مكتوب بالقلم الحبر، دون ترقيم للصفحات.
٤٢. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الأول، كانون الثاني– شباط– آذار/ ١٩٦٩، ص٣٠١.
٤٣. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الثالث، تموز– أيلول/ ١٩٦٨، مطبعة العاني، (بغداد– ١٩٦٨)، ص٢٤٤.
٤٤. عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المنتظم في تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤– ١٩٦٩، ط٥، مكتبة عدنان، (بغداد– ٢٠٠٦) ص١٦٣.

٤٥. ضياء السعدي، مقابلة شخصية معه بتاريخ ١٠ / تموز/ ٢٠٠١.

٤٦. نقابة المحامين العراقيين، العدد ٢، نيسان- حزيران، مطبعة العاني، (بغداد - ١٩٦٨)، ص٢٦٣.

٤٧. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، المصدر السابق، ص٢٨٠.

٤٨. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الأول، كانون الثاني- شباط- آذار/ ١٩٦٩، مطبعة العاني، (بغداد- ١٩٦٩)، ص٣١٠.

٤٩. المصدر نفسه، ص٣٠٤- ٣٠٥.

٥٠. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، المصدر السابق، ص٣٢٨.

٥١. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الرابع، تشرين الأول- كانون الأول/ ١٩٦٩، مطبعة العاني، (بغداد- ١٩٦٩)، ص٣٠٤.

٥٢. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الأول، كانون الثاني- شباط- آذار/ ١٩٦٩، مطبعة العاني، (بغداد- ١٩٦٩)، ص٣١٧.

٥٣. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، العدد الرابع، تشرين الأول والثاني - كانون الأول، مطبعة العاني، (بغداد- ١٩٦٩)، ص٢٩٩.

٥٤. المصدر نفسه، ص٣٠٠.

٥٥. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، المصدر السابق نفسه، ص٣٠٣.

٥٦. نقابة المحامين العراقيين، مجلة القضاء، (العدد- ٤)، (السنة الرابعة)، مطبعة العاني، (بغداد- ١٩٦٩)، ص٣٢٨.